

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-248190

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-248190

المقامة

المستأنفة

من / المتهم

المستأنف ضدها

ضد / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الأربعاء الموافق 03/09/2025م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير المالية رقم (106-99-1446) بتاريخ 17/01/1446هـ، بحضور كُلٌّ من:

الأستاذ / ...
رئيساً

الأستاذ / ...
عضوًأ

الأستاذ / ...
عضوًأ

وذلك للنظر في الاستئناف على القرار الابتدائي رقم (CSR-2025-246854) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، المقدم من / ...، هوية وطنية رقم (...), ترخيص محاماة رقم (...) وذلك بموجب الوكالة رقم (...).
الصادرة في تاريخ 20/01/2025م.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود إرسالية عبارة عن (كابلات كهربائية) عن طريق جمرك البطحاء بموجب بيان الاستيراد رقم (...) وتاريخ 12/01/1435هـ، بلغت قيمتها مبلغًا مقداره (17,274) سبعة عشر ألفاً ومائتان وأربعة وسبعون ريالاً، فسحت بموجب تعهد بعدم التصرف لحين إجازتها من الجهة المختصة، وبفحص العينة من قبل المختبر وردت الإفادة المضمنة بالتقرير رقم (...) وتاريخ 28/01/1435هـ، متضمناً عدم مطابقتها من حيث الوسم، والمواصفات، والمقاومة الكهربائية، وتم إشعار المستورد بالنتيجة بعدة خطابات إلا أنه لم يتجاوب، وعليه أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض قرارها رقم (390) لعام 1440هـ القاضي بإدانة المستورد غيابياً بالتهريب الجمركي وترتيب العقوبات التالية لذلك وفق الوارد في أسباب ومنطوق القرار الذي يحال إليه منعاً للتكرار، وعليه

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-248190

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-248190

تقدمت المؤسسة بالاعتراض على القرار الصادر غيابياً في حقها، وأصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض قرارها رقم (CTR-2024-147940) القاضي بعدم قبول الدعوى واعتبار القرار الابتدائي الصادر بحقه نهائياً، وعليه تقدمت المؤسسة بطلب استئناف على القرار، وأصدرت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض قرارها رقم (CR-2024-232450) القاضي بإلغاء القرار الابتدائي، وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لنظرها من جديد. وبعرض الدعوى أمام اللجنة الجمركية الثانية بالرياض، أصدرت قرارها - محل الاستئناف - رقم (CSR-2025-246854)،

القاضي منطوقه بما يأتي:

"أولاً: إدانة المدعي عليها/ مؤسسة ... (سجل تجاري رقم ...), لمالكها/ ... هوية وطنية رقم (...) بالتهريب الجمركي.

ثانياً: إلزام المدعي عليها/ مؤسسة ... (سجل تجاري رقم ...), لمالكها/ ... هوية وطنية رقم (...) بغرامة تعادل مثلي الرسوم للبضاعة المخالفة.

ثالثاً: إلزام المدعي عليها/ مؤسسة ... (سجل تجاري رقم ...), لمالكها/ ... هوية وطنية رقم (...) بغرامة تعادل مثلي الرسوم للبضاعة المخالفة كبدل مصادرة.". .

وباطلابع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاستئناف المقدمة من وكيل المستأنفة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بحضور الجلسة المنعقدة لنظر الدعوى، وأن القرار الصادر ضد المدعي عليها جاء مشوباً بعيب عدم التبليغ بإعادة الإرسالية محل الدعوى، كما يظهر من تاريخ الاستيراد وتاريخ التعهد مضي مدة (5) سنوات، واختتمت بطلب النظر في دفوع المدعي عليه، وإلغاء القرار.

وبطلب الإجابة من المستأنف ضدها وتمكينها من حقها في الرد، لم تقدم بالجواب المطلوب، وبناءً على الفقرة (1) من المادة (35) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجممركية؛ قررت اللجنة الفصل في الدعوى في ضوء ما يتوافر لديها من مستندات.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ 11/03/1447هـ، الموافق 03/09/2025م، وفي تمام الساعة (08:03) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجممركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 08/04/1445هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدم من مؤسسة ... على القرار رقم (CSR-2025-246854) وتاريخ 23/03/2025م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-248190

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-248190

القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المراجعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (41) بتاريخ 1423/11/03هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضربيّة والجماركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ 2025/04/21م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ 2025/04/22م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه لا تثريب على الجهة الناظرة للاستئناف دون إضافة متى ما رأت في هذه الأسباب ما يغنى عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولاً على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه تلك الأسباب، ولا ينال من ذلك ما يدفع به وكيل المستأنفة من عدم التبليغ بإعادة الإرسالية، ذلك إن الثابت من ملف الدعوى وجود الإشعار الصادر عن الهيئة للمستورد بإعادة الأصناف المخالفة، كما لا ينال من ذلك ما يدفع به من مضي مدة (5) سنوات، ذلك إن مدة التقادم فيما يتعلق بأعمال التهريب الجمركي هي خمسة عشر سنة استناداً إلى ما قررته صراحة الفقرة (أ) من المادة (1/176) من نظام الجمارك الموحد، عليه ولما كانت أسباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قضاها الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفوع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعيناً رفضه، وحيث نصت المادة (145/3) من نظام الجمارك الموحد على أنه: "إذا كانت البضاعة المهرية غير خاضعة للضرائب "الرسوم" الجمركية (مغافة)، ف تكون العقوبة غرامة لا تقل عن عشرة في المائة من قيمة البضاعة، ولا تزيد على قيمتها...." ، الأمر الذي تنتهي معه اللجنة إلى تحديد المبالغ المحكوم بها ضمن منطوق هذا القرار، عليه فقد خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-248190

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-248190

القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً، من مقدمه/ مؤسسة ...، سجل تجاري رقم (...) لمالكها/ ...، هوية وطنية رقم (...).

ضد القرار الابتدائي رقم (CSR-2025-246854)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض.

ثانياً: وفي الموضوع رفضه، وتأييد القرار الابتدائي فيما قضى به من إدانة المؤسسة بالتهريب الجمركي مع تعديل

الفقرة (ثانياً) و (ثالثاً) لتصبح كالآتي:

"ثانياً: إلزام المدعي عليها/ مؤسسة ... (سجل تجاري رقم ...)، لمالكها/ ... هوية وطنية رقم (...) بграмة تعادل (10%) من قيمة البضاعة المخالفة مبلغاً قدره (1,727.40) ألف وسبعمائة وسبعين ريالاً وأربعون هللة.

ثالثاً: إلزام المدعي عليها/ مؤسسة ... (سجل تجاري رقم ...)، لمالكها/ ... هوية وطنية رقم (...) بما يعادل قيمة البضاعة المخالفة كبدل مصادرة مبلغاً قدره (17,274) سبعة عشر ألفاً ومائتان وأربعون وسبعين ريالاً.".

ويُعد هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ.

وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ...

عضو

عضو

الدكتور/ ...

الأستاذ/ ...

رئيس اللجنة

الأستاذ/ ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموثقة إلكترونياً.